جامعة عباس لغرور ـخنشلةـ

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

السنة الأولى ماستر قانون خاص معمق

الإجابة النموذجية وسلم التنقيط لامتحان "منهجية تحرير الوثائق القانونية"

الإجابة على السؤال الأول: صحيح أو خطأ، مع تصحيح الخطأ ***(09 نقاط)***

1- التوازن بين مبدأ وضوح العقد ومبدأ حرية التعاقد هو ما ترمي إلى تحقيقه المدرسة الوسطية في صياغة العقود. ***صحيح (01 ن)***

2- مراعاة مبدأ الشمولية في العقد تتطلب إدراج كل عناصر الالتزام بما في ذلك محل الالتزام، طريقة السداد، المسؤولية، الضمانات، وشروط إنهاء العقد...الخ. ***صحيح (01 ن)***

3- الوثائق القانونية العامة قد تكون إدارية ، تشريعية ، أو قضائية. ***صحيح (01 ن)***

4- مدرسة الاستفاضة في صياغة العقود تركّز على التفصيل المفرط في البنود لتغطية كل الاحتمالات، ما قد يجعل العقد أقل فاعلية في التنفيذ العملي. ***صحيح (01 ن)***

5- الكتابة في العقد الرسمي يجب أن تكون في نص واحد دون فراغات أو إضافات بين الأسطر، وإلا اعتُبرت تلك الإضافات باطلة لا يُعتد بها. ***صحيح (01 ن)***

6- من خصائص الوثيقة القانونية أنها لا تتمتع بقوة إثباتية إلا إذا كانت قضائية. ***خطأ (0.5 ن)***

التصحيح: كل الوثائق القانونية تتمتع بقوة إثباتية سواء كانت قضائية أو غير قضائية ***(0.5ن)***

7- تفويض الموثق بإجراء التصحيحات اللازمة في العقد الرسمي، يخول له تعديل الثمن دون حضور الأطراف. ***خطأ (0.5 ن)***

التصحيح: تفويض الموثق بإجراء التصحيحات اللازمة في العقد الرسمي دون حضور الأطراف يتوقف فقط عند بعض التصحيحات الشكلية كالأخطاء الإملائية، ولا يجوز له المساس بالبنود الجوهرية للعقد كتعديل الثمن. ***(0.5 ن)***

8- تُعتبر من البنود الثابتة للعقد كل من: تاريخ ومكان إبرام العقد، الحفاظ على السرية، خدمة ما بعد البيع، مدة ضمان المنتجات. ***خطأ (0.5 ن)***

التصحيح: تاريخ ومكان إبرام العقد من البنود الثابتة، لكن الحفاظ على السرية، خدمة ما بعد البيع، مدة ضمان المنتجات كلها من البنود المتغيرة للعقد. ***(0.5 ن)***

9- يمكن اعتبار العقد الرسمي صحيحًا حتى لو حرره شخص غير مختص، طالما تم احترام جميع الأشكال القانونية المنصوص عليها. ***خطأ (0.5 ن)***

التصحيح: من شروط صحة العقد الرسمي أن يكون محرره مختصا ومؤهلا (الأشخاص المذكورين في المادة 324 ق.م)، وبذلك فإن كل عقد حرره شخص غير مختص تنتفي عنه صفة الرسمية، حتى وإن استوفى باقي الأشكال القانونية. ***(0.5 ن)***

<u>الإجابة على السؤال الثاني:</u> ***(09 نقاط)***

تحرير مقال حول مراحل صياغة العقد الرسمي

- مقدمة ***(01 ن)***

المرحلة التحضيرية: ***(03 ن)***

تُعد الأساس الذي تُبنى عليه صياغة العقد. وتشمل عدة خطوات:

- الاطلاع على خلفيات التعاقد :يقوم محرر العقد بدراسة كل المراسلات والوثائق السابقة بين الأطراف، بما في ذلك الدعوات للتعاقد، والعروض، وأي مستندات مرتبطة بالعقد مثل السجلات التجارية أو الرخص أو الوكالات. يساعد ذلك على فهم إرادة الأطراف وسياق التعاقد.

- تحديد التكييف القانوني للعقد: يشمل إعطاء وصف قانوني دقيق لطبيعة العقد، مثل تحديد ما إذا كان عقد بيع، إيجار، أو شراكة. هذا التكييف يحدد القواعد القانونية الواجب تطبيقها في حالة نشوب نزاع لاحق، ويعكس جوهر الالتزام والتزاماته.

- تبيان أطراف العقد : تحديد الأشخاص الذين يسري العقد في مواجهتهم، مع بيان هويتهم (أشخاص طبيعيون أو اعتباريون)، وصفاتهم القانونية، أهليتهم، وأي تفويض أو تمثيل قانوني إن وجد.

- تحديد مكان وتاريخ إبرام العقد : يسهم تحديد المكان في معرفة المحكمة أو الجهة القضائية المختصة في حال حدوث نزاع، بينما يحدد التاريخ نطاق سريان الالتزامات والحقوق، ويعد مرجعاً لحساب مدة التقادم وغيرها من الآثار القانونية.

- مراجعة الجوانب القانونية ذات الصلة بموضوع العقد : التحقق من أن شروط العقد وأركانه تتوافق مع القوانين السارية والأنظمة ذات الصلة، لتجنب بطلان أي جزء من العقد لاحقاً.

مرحلة إعداد المسودة (الكتابة الأولية): ***(02 ن)***

في هذه المرحلة تُعد مسودة العقد، ويُراعى فيها ما يلي:

- تحديد العناصر الأساسية للعقد : وضع الخطوط العريضة للعقد وفق ترتيب منطقي وموضوعي، مع مراعاة تسلسل البنود بشكل متناسق.

- انتقاء الألفاظ القانونية الدقيقة : صياغة نصوص تعكس إرادة الأطراف بوضوح ودقة، وتضمن تحقيق الهدف التعاقدي دون غموض أو سوء تفسير لاحق.

مرحلة الكتابة النهائية: ***(03 ن)***

تتم في هذه المرحلة صياغة العقد بشكل نهائي من حيث الشكل والمضمون، مع مراعاة:

- الالتزام بالأشكال القانونية : تضمين جميع البيانات والعناصر التي يوجبها القانون أو العرف المهني.

- هيكلة العقد في بنود واضحة : تشمل البنود الثابتة الشائعة في معظم العقود، بالإضافة إلى البنود المتغيرة بحسب طبيعة العقد وموضوعه.

- التدقيق النهائي لضمان الوضوح والتوازن : بحيث يحقق العقد حماية متبادلة للأطراف ويقلل احتمالات النزاعات أو التفسيرات المختلفة.

تعد هذه المراحل ضرورية ليس فقط لتحقيق الصحة القانونية للعقد، بل أيضاً لضمان فعالية تنفيذه ووضوح حقوق والتزامات الأطراف. كما أن الالتزام بهذه المنهجية يقلل من احتمالات الطعن ببطلان العقد أو النزاعات المستقبلية أمام القضاء.

<u>ملاحظة</u>: (02 نقطة) للخط الواضح وتنظيم الورقة.

الأستاذ: مرزوقي بوزيد